نائب سابق لقائمة تابعة للمعراخ، [في اجتماع الناصرة المذكور]: «... ما هو حق إسرائيل المعنوي في مصادرة الاراضي في هذه المنطقة التي تقع بموجب قرار التقسيم من عام ١٩٤٧، خارج دولة إسرائيل...»

وجاء يوم الأرض، في ٣٠آذار (مارس) ١٩٧٦، ليشكل نقطة تحول بارزة في مواجهة سياسة السلطات الاسرائيلية التي تتمثل باستمرار سرقة الأرض واغتصابها. وحسم يوم الأرض مواقف الأطراف جميعها. فمن جهة، هناك الوطنيون على اختلاف انتماءاتهم وتياراتهم العقائدية، ومعهم الجماهير العربية، وهناك، من جهة أخرى، السلطة وأتباعها ممن يوصفون «بالايجابيين». وقد توّج يوم الأرض حصيلة ثلاثين سنة من الصمود، وظهر فيه تداخل القضيتين: القومية والاجتماعية، وجرى عزل تلك الزعامة العربية الرسمية «المنتخبة» وبعض رؤساء المجالس المحلية الذين لم ينضموا إلى الاضراب، واقترحوا تأجيله. واكتشف العرب في إسرائيل حقيقة تحولهم إلى قوة ضاغطة، وبراعتهم السياسية في استغلال الأوضاع القائمة من أجل الارتقاء بالنضال إلى آفاق جديدة. وظهر أيضا مدى أهمية الوحدة الوطنية في تعزيز قوة «الجماهير العربية ضد أجهزة السلطة وأدوات قمعها ودسائسها على أساس برنامج صحيح... والاتفاق على خطة أداء لتحقيق هذا البرنامج»[١٧].

وعلى صعيد الانجازات المباشرة ليوم الأرض، كان أن توقفت السلطات عن تنفيذ خططها الرامية إلى مصادرة الأراضي العربية خلال السنوات الثلاث التالية التي أعقبت أحداث يوم الأرض. ولم يستأنف التنفيذ إلا بعد توقيع اتفاق السلام المصري – الاسرائيلي. وظهر الإنجاز المباشر الثاني في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧) عندما حصل حزب راكاح على حوالي ٥١٪ من أصوات العرب المشاركين في الانتخابات؛ وذلك تقديرا لمواقفه الوطنية. وكان هذا الحزب قد حصل، في انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) السابقة، على ٣٦,٩٪ من الأصوات العربية فقط. وكرست انتخابات المجالس المحلية التي جرت سنة ١٩٧٨ هذا الاتجاه؛ حيث تنافست ٣٢٨قائمة و١٦٦مرشحا للرئاسة، على ٥١مجلسا محليا. وتمكنت قوائم الجبهة الديمقراطية (التي يقودها راكاح) من السيطرة على حوالي ثلث المجالس المحلية العربية[١٨].

بناء أطر الوحدة الشعبية: خلال هذا النهوض الوطني العام، كانت تظهر أشكال تنظيمية غير رسمية، لعبت دورا بارزا في قيادة الجماهير وفي التحضير لدخول مرحلة «الحقبة الفلسطينية» التي برزت في أفضل أشكالها يوم ٣٠آذار (مارس) ١٩٧٦. وهكذا أصبح النشاط السياسي للعرب في إسرائيل يوجه بصورة، أو بأخرى، من قبل أطر تنظيمية شعبية تضم كل الفئات والهيئات، تحت الصيغ التالية:

أ – اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي: وقد تشكلت في ذروة النضال للدفاع عن الأراضي العربية ضد المصادرة. ففي سنة ١٩٧٥، أصدر وزير المالية قراراً يقضي بمصادرة ٢٢,٥٠٠دونم من أراضي الجليل. وفي اجتماع شعبي عقد بالناصرة، في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٥، للرد على هذه الخطوة، وحضره حوالي ٧الاف شخص،